عمل المرأة العربية والتحديات الأسرية

د. مصطفى عوفي
قسم علم الاجتماع
جامعة باتنة

ملخص:

تناولت في هذا المقال: الأسرة كمؤسسة اجتماعية من حيث بنائها وتكوينها- خروج المرأة إلى ميدان العمل والاستقرار الأسري في ظل تحديات العولمة، وهذا من خلال محاور المفاهيم.

مدخل: العولمة اختلاف المفاهيم .

الاطار المنهجي لدراسة المرأة العربية والعمل

نحو استراتيجية عربية للنهوض بالمرأة العربية في مجال العمل.

Abstract

- **This study deals with the theme of a family as a social institution in its form and structure.**

- **To achieve this objective, I have divided this study into tree parts:**

1- Introduction: globalization and differences in concepts

2- Methodology framework in studying the Arab working woman

3- toward a new strategy to reform the status of Arab working woman .

المقدمة:

إن استقرار الأسرة قد اصبح ضرورة هامة لضمان بقائها واستمرارها والوصول إلى أهدافها، وباعتبار الأسرة جزء من المجتمع. وكان لخروج المرأة إلى ميدان العمل أثر واضح في تغيير السلطة التقليدية القديمة للرجل، حيث أصبحت تقوم العلاقات داخل الأسرة بين الزوج والزوجة والأبناء وعلى أساس التعاون والتفاهم، عمل المرأة أدى إلى تغيير في القيم السائدة في الأسرة من ناحية تقسيم العمل، ومشاركة المرأة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة، انطلاقا من هذا وفي ظل تحديات العولمة سأتطرق في هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئسيه وهي : أولا: مدخل: حول اختلاف المفاهيم

.ثانيا الاطار المنهجي لدراسة المرأة العربية والعمل(نموجا)

ثالثا: نحواستراتجية عربية للنهوض بالمرأة العربية في مجال العمل.

أولا: مدخل: حول اختلاف المفاهيم.

تفهم العولمة بصورة مختلفة باختلاف مجموعات البشر والمفكرين بينهم. ومع شيوع استعمال كلمة العولمة فان مفهومها بقي غامض الدلالة، مبهم المفهوم. فهي من المفاهيم التي تخفى وراءها الهواجس والظنون لدى الغالبية والطموحات لدى القلة. في البداية يهم الإجابة على السؤال: هل إن العولمة ظاهرة جديدة، ظهرت مع سقوط جدار برلين وما رفق ذلك من تبشير بنظام عالمي جديد؟ ومع اختلاف العميق حول مفهوم العولمة فان هناك اتفاق على العديد من مظاهرها ومنها إزاحة الحواجز أمام تجارة السلع والخدمات وتحرير التجارة الخارجية والقدرة على تبادل المعلومات والبيانات من خلال ثورة الاتصالات والأقمار الصناعية .[1]

والحقيقة أن بعض هذه المظاهر كانت بارزة خلال القرون الخمسة الأخيرة، وكانت ممثلة في المراكز المالية مثل(جنوه) و(البندقية) و(بيزانسون)وفي هولندا والنرويج وغيرها. كما إن الشركات المتعددة الجنسية لها ما يماثلها في الماضي مثل شركات الهند الشرقية للبرتغال وأسبانيا وهولندا وبريطانيا. وكان فرض حرية المبادلات التجارية مبررا للحروب والاعتداءات كما كان الأمر في الصين وغيرها وكان لها أيضا التأثير الحالي على الشركات المماثلة على السياسات والعلاقات الدولية وكان

التدخل في تسيير اقتصاد البلدان بمبرر الوفاء بالديون التي عليها كما في حالتي مصر في عام 1884 وتونس في عام1891 والحالة العكسية في الجزائر عام 1830.[2]

انطلاقا من هذا فان العولمة ليست ظاهرة فجائية جديدة بل تعود إلى القرون الخمسة الأخيرة.والعولمة في ذات الوقت تحمل في طياتها تحديات كبيرة لدول العالم النامي، تبدو من خلال ضعف التكنولوجيا وقلة المعلومات والبيانات، والعجز عن منافسة الشركات الكبرى، مما يؤذن بزيادة معدلات البطالة وارتفاع الأسعار، الذي يهدد بتراكم الديون وانتشار الفقر إذ لم تتصدى الدول النامية وبشكل سريع وحاسم لحسن توظيف الموارد البشرية واشراك كافة الأفراد وعلى نحو متكافئ في جهود التنمية، ولاشك إن رفاهية أفراد المجتمع إنما هي غاية التنمية ومحورها التي لا تتحقق إلا بمشاركة حقيقية من جانب كافة أفراد، مشاركة في صنعها وفي الاقتسام العادل لعوائدها وذلك في إطار التنمية المستديمة.[3]

من هنا فقد اصبح من الأمور الجوهرية دمج المرأة في كافة عمليات التنمية وفي مختلف مراحلها على نحو فاعل وكامل ليس فقط لان حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، أو بهدف تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين كافة الأفراد. إلا إن إمكانيات المرأة مازالت غير معترف بها إلى حد بعيد في الدول العربية، فالعادات والتقاليد لها تأثير كبير في المناطق الريفية –خاصة في المناطق الأكثر تحفظا– مما يشكل فجو بين الذكور والإناث. ويبدو عدم الاهتمام بقضية عمل المرأة واستبعادها من الكثير من مجالات الإنتاج أمر يدعو إلى الدهشة في مجتمعات تحتاج إلى طاقات كل فرد قادر على العمل بها. ولعل انخفاض نسبة القوى العاملة في الأقطار العربية لا ترجع في الأساس إلى انخفاض نسبة القوى العاملة من الذكور وانما يرجع ذلك في جانب منه إلى ضآلة إسهام المرأة في قوى العمل، وفي نفس الوقت فقد أدت سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية إلى تأثير سلبا على عمالة المرأة،وعلى الرغم من أن سياسة الهيكلة قد آثرت على الرجل والمرأة معا إلا أن المرأة كانت اكثر تأثرا.[4] ليس هناك من شك في إن غياب المرأة عن المشاركة لا يعود إلى قرار ذاتي منها، وانما هو نتاج لعوامل اقتصادية تنعكس في استمرار تقاليد وقيم موروثة تعوق المرأة عن القيام بدورها الإنتاجي. إن الأرقام والإحصاءات المتوفرة تعكس حقيقة إن وضع المرأة العربية العاملة في إطار

العمالة العربية- بشكل عام- مازال بعيدا كل البعد عن الوضع الأمثل لاستخدام الرصيد البشري العربي، وهو يعتبر الشرط الأساسي لانطلاق التنمية الشاملة.[5]

هذا بالإضافة إلى تعارض حاجة المرأة لكسب الدخل ولشق طريقها الوظيفي مع الدور الملصق بها تقليديا والمتمثل في تنشئة الصغار ورعاية الكبار في الأسرة مما أسفر عن تحميلها بأعباء اكثر وقيامها بالمزيد من الأعمال، والتحيز النوعي بين الرجل والمرأة لا يقتصر على المنطقة العربية بل يتعداه إلى العديد من دول العالم[6]

ونظرا لما تفرضه ظاهرة العولمة من تحديات كبيرة، مما يتطلب رسم سياسة عربية تعمل على النهوض بالمرأة ومحاولة إدماجها بصورة اكثر فعالية في مجال التنمية على أن تعتمد تلك السياسة على الدراسات الميدانية تحدد من خلالها العقبات التي تقف في طريق تحقيق أهدافها. ولعل ذلك كان أحد الأسباب التي أجريت من اجلها دراسة على مستوى البلدان العربية بغرض التعرف على العوامل المؤثرة في عمل المرأة من حيث توفر فرص العمل ونوعيته، والمعوقات التي تضعف من مشاركة المرأة في سوق العمل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، والتعرف على المشكلات التي تتعرض لها النساء داخل البيت وخارجه، وحث متخذي القرار للاستفادة من الطاقات النسوية واشراكهن في عملية اتخاذ القرارات التنموية.[7] لاشك إن عمل المرأة من حيث طبيعته -كما ونوعا- إنما هو نتاج لتفاعل كافة الأطر أو النظم البنيوية التي تشكل المجتمع ،ومن مميزات هذا الإطار التكاملي أنه يساعد على فهم أدوار المرأة الإنتاجية والإنجابية والإدارية ، انطلاقا من هذا يمكن القول إن عمل المرأة يأتي كنتاج لتأثير هذه النظم المترابطة المتفاعلة معا، كما يساعد في تحديد دورها داخل الأسرة وخارجها كما يعين على معرفة مشاركتها في اتخاذ القرارات والتعرف على حقوقها وما يخص حياتها.

ثانيا: الإطار المنهجي لدراسة المرأة العربية والعمل.

الدراسة التي سنتطرق إليها تضمنت ثلاث دول عربية هي دولة الإمارات العربية، ولبنان، والسودان. وقد روعي في اختيار هذه الدول عدة اعتبارات هي:

أولا: مراعاة الموقع الجغرافي حيث تمثل دولة الإمارات العربية منطقة الخليج، كما تمثل دولة لبنان منطقة الشرق الأوسط، ويمثل السودان الدول العربية والإفريقية.

ثانيا: مراعاة المستوى الاقتصادي حيث تمثل دولة الإمارات العربية الدول الغنية لما تحققه لمواطنيها من مستوى معيشي مرتفع، كما تحتل دولة لبنان مستوى متوسطا، وتمثل دولة السودان الدول العربية ذات الدخل المحدود.

ثالثا: مراعاة التفاوت الموجود من حيث معدلات التنمية البشرية حيث تنتمي دولة الإمارات إلى الدول العربية ذات معدلات التنمية البشرية المرتفعة، بينما تقع لبنان في إطار الدول العربية ذات معدلات التنمية البشرية المتوسطة، وتمثل السودان الدول العربية ذات معدلات التنمية البشرية المنخفضة.

رابعا: الوضع في الاعتبار التباين في درجة إسهام المرأة من حيث نشاطها الاقتصادي حيث بلغت في دولة الإمارات العربية 19 % وبلغت في دولة السودان23 % وتقدر في دولة لبنان بما قيمته19 % ، الدول المختارة تمثل قدرا من التباين في إسهام المرأة في حقل العمل.

خامسا: مراعاة التباين في معدلات الأمية حيث بلغت في دولة لبنان 22 % وفي دولة الإمارات العربية بلغت23 % وتمثل دولة السودان الدول العربية ذات معدلات الأمية المرتفعة حيث وصلت الى59%.

تم سحب عينة من الدول العربية الثلاث باستخدام أسلوب العينة الطبقية لضمان تمثيل كافة المناطق الجغرافية حتى نتمكن من الوصول إلى مؤشرات موثوق بها إحصائيا. لقد بلغ الحجم الإجمالي للعينة المدروسة1547 امرأة عاملة موزعة على الدول الثلاث، حيث بلغت العينة المختارة من دولة الإمارات العربية 627 امرأة عاملة موزعة على الإمارات السبع تبعا للحجم الأصلي للنساء العاملات بها. كما بلغ حجم عينة دولة لبنان 520 امرأة عاملة تم اختيارهن من جبل لبنان ومدينة بيروت حيث تتركز العمالة النسائية. وبلغت حجم عينة السودان420 امرأة عاملة موزعين على قطاع الأعمال الرسمي(55%) والقطاع غير الرسمي(45%) وقد تم اختيار العينة من ولاية كردفان، والجزيرة، والنيل الأبيض، والخرطوم.ومن خلال التجربة الميدانية التي أجريت في الأقطار العربية الثلاث باستخدام أدوات بحثية تم التدقيق في تصميمها وصياغتها واعدادها شملت اكثر من نوع من أنواع الاستبيانات بالإضافة إلى استخدام أسلوب المقابلة واللقاءات المفتوحة مع مفردات العينة ، ثم التوصل الى نتائج هامة، تشابهت الدول العربية الثلاث تشابها ملحوظا

في جوانب منها كما تباينت في جوانب أخرى. فدولة الإمارات العربية استطاعت إن توفر خدمات لم تتمكن دولة أخرى من تقديمها نظرا لوفرة الموارد. [8]

أما دولة لبنان بظروفها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والديمغرافية ذات الخصوصية الخاصة، فما شهده لبنان من عمليات تهجير سكاني واسع بسبب حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي إضافة إلى الحروب الأهلية الطويلة الذي اثر بشكل فعال على الأحوال الاقتصادية في لبنان ، وما أحدثه ذلك من آثار اجتماعية ونفسية. [9]

أما دولة السودان التي تعتبر اكثر الدول العربية معاناة من الفقر وقلة الدخل والمناخ غير المواتي والحروب الأهلية بين شمال السودان وجنوبه، كذلك عوامل التصحر والجفاف، عوامل تعيق تدبير أمور العيش خاصة أمام النساء اللائى يعملن في ا لقطاع غير الرسمي الذي تحرم منه العاملات من الحماية القانونية ومن الضمان الاجتماعي. [10]

أهم نتائج الدراسة:

يتضح من خلال نتائج الدراسات الثلاث المعاناة القاسية التي تقاسي منها المرأة نتيجة تحملها منفردة للأعباء العائلة ورعاية الأبناء وشئون البيت، قد يؤثر في إسهامها الكامل في مجالات التنمية ويقلل فرصة نموها وعدم الارتقاء إلى المناصب العليا، وقد كانت المرأة المتزوجة اكثر معاناة من ذلك العبء المزدوج. تشير نتائج دراسة دولة الإمارات العربية إلى أن(87 %) من المبحوثات لا يجدن أي مساعدة من الزوج أو أي فرد من أفراد الأسرة وقد أشارت (9 %) منهن بأنهن لا يستطعن التوفيق بين المهام الداخلية والخارجية كما أشارت(36%) منهن بأنهن يستطعن بقدر كبير التوفيق بين أعبائهن المختلفة مع التقصير في بعض النواحي. بينما أجابت (55%) من المبحوثات بأن ظروفهن لا تساعدهن على القيام بالمهام المختلفة، وقد يعود ذلك إلى الاستعانة بالخادمات في رعاية البيت والأبناء. وقد أشارت المبحوثات في هذه الدراسة الخاصة بدولة الإمارات العربية إلى ، انشغالهن في أعمالهن قد احدث مشكلات دراسية لابنائهن لعدم قدرتهن على القيام بجهود إضافية. الان تلك المشكلة يبدو أنها لا ترتبط بانشغال المرأة خارج البيت بقدر ماهي راجعة إلى انخفاض المستوى التعليمي للمرأة ذاتها. فقد أثبتت النتائج عن إيجاد ارتباط بين متغير المؤهل التعليمي ووجود مشاكل دراسية للأبناء أن

النساء الحاصلات على مؤهلات عليا أو مؤهل فوق المتوسط ليس لابنائهن مشكلات دراسية ألا بنسب ضئيلة بينما تتركز تلك المشكلة في الأمهات في المراحل التعليمية المنخفضة. يعني ذلك إن المشكلات الدراسية للأبناء لا تتعلق بعمل المرأة وانما بأسلوب التنشئة الاجتماعية والتوجيه من قبل الوالدين.

أما دولة لبنان فتؤكد المبحوثات اللبنانيات أن ازدواجية عمل المرأة يؤثر سلبا على إنتاجيتها ، وقد أشارت(84.9%) منهن إلى أن المسؤوليات العائلية يجب أن تكون مشاركة بين المرأة والرجل مادامت المرأة تعمل وتساهم في دخل الأسرة ولعل ذلك ما أثر في استجابات النساء في تلك العينة اللائى ذكرت(76.3 %)منهن إلى أن على المرأة إن تقلص من عملها إذا شعرت بأن الأعباء ملقاة على عاتقها وأنها لا تستطيع التوفيق بين عملها وواجباتها المنزلية. بينما رأت(56.4 %) من المبحوثات أن علاج عدم القدرة على الموازنة بين البيت والعمل الخارجي من الممكن أن يحل عن طريق حصولها على عمل نصف الوقت بنص أجر.

أما دولة السودان فقد أفادت جميع النساء السودانيات إلى قيامهن بغالبية الأعمال المنزلية التي تقع على كاهلهن بصفة أساسية كما اشارة مفردات العينة إلى انه لم يحدث أي تغير في تقسيم العمل المنزلي بعد خروجهن إلى العمل الخارجي وهنا تتباين ظروف التنسيق تبعا للحالة الزوجية، فغير المتزوجات يقدمن مساعدات للنساء المتزوجات في عمل المنزل، وفي حالة وجود المرأة السودانية داخل أسرة ممتدة فإنها تجد المساعدة من نساء أخريات من اللائى يعشن معها حيث يشتركن معا في تشكيل نوع من أنواع التكافل الاجتماعي. أما الفئة الباقية من النساء اللائى يعشن بمفردهن فهن يعانين من ضغوط القيام بدورين مختلفين داخل البيت وخارجه. وان كانت الأغلبية منهن يلجأن للاعتماد على الصغار من بناتهن للقيام بالأعمال المنزلية .

إسهام المرأة في دخل الأسرة:

يلاحظ في هذه الدراسة، غالبية أفراد العينة قد رفضن ذكر دخولهن خاصة بالنسبة للنساء المشتغلات في دولة الإمارات العربية، كذلك من الصعوبة إجراء مقارنة بين النساء المشتغلات في الدول العربية الثلاثة، وذلك يعود لاختلاف أسلوب الحصول على الدخل فالعاملات في دولة الإمارات العربية ولبنان يحصلن على أجور منتظمة لانهن يعملن في القطاع الرسمي، بينما العاملات في دولة السودان يعملن في القطاع غير الرسمي، إضافة إلى ذلك اختلاف العملة وتذبذب قيمتها.

فيما يتعلق بالإسهام في دخل الأسرة فقد أشارت المبحوثات في دولة الإمارات العربية إلى أن غالبيتهن(76%) ينفقن دخلهن في شراء الملابس وأدوات الزينة والمجوهرات، وان نسبة(61%) منهن ينفقن جزء من دخلهن في مساعدة الأهل، بينما أشارت نسبة (44%)أنهن ينفقن جزاء من هذا الدخل في المصروفات العلاجية، ونسبة(27%) ينفق في تعلية الأبناء وتسهم(74%)من المبحوثات في توفير لوازم المنزل في حين تسهم(19%) من المبحوثات في تسديد قيمة الاجار ومصروفات الماء والكهرباء.

وتبلغ نسبة من يدخرن جانبا من دخلهن ما لا يتجاوز(28%) أما من يقمن باستثمار دخلهن في مشروعات خاصة فلا تتجاوز نسبتهن(6%).

أما مسألة الإنفاق والمعيشة في دولة الإمارات العربية تختلف حسب الحالة الاجتماعية وبمقارنة نمط إنفاق المرأة العاملة العازبة والمرأة المتزوجة حاليا، نجد المرأة المتزوجة تنفق كثيرا بحيث توفير لوازم البيت وتسديد قيمة الاجار واستهلاك الماء والكهرباء والعلاج ومساعدة الأهل وتزداد نسبة المشتغلات المتزوجات اللائى يستخدمن جزء من دخلهن قي الادخار، وهذا ما يدل على أن المرأة العاملة المتزوجة تشارك بقسط اكبر في تحمل الأعباء الأسرية.

وفيما يتعلق بالأنفاق والمعيشة في دولة لبنان بالنسبة للمبحوثات فقد أكدت النتائج أن(53.5%) من النساء العاملات يسهمن بأكثر من نصف ميزانية الأسرة كما أشارت(45.6%) إلى أنهن يتحملن مسؤولية الصرف على بنود محدودة من أهمها الطعام(21.3%) وإيجار المسكن(18.8%) والملابس(6.8%) إضافة إلى الفواتير الدورية والرعاية الصحية. ومن جهة أخرى فقد أجابت نسبة (16.8%) من أفراد العينة إلى أن سلطتهن في مجال اتخاذ القرارات الأسرية تضعف عندما يتركن العمل، وتزيد النسبة عند المتزوجات(41.9%) مما يدل على أهمية العمل في رفع مكانة المرأة وجعلها عنصرا فعالا داخل الأسرة. ويبرز إسهام المرأة اللبنانية واضحا في داخل أسرتها ومما يؤكد ذلك أن دخولها للعمل كان دافعه الأساسي هو الحاجة المادية والرغبة في زيادة دخل أسرتها فقد عبرت عنه بنسبة(81.2%)، كما تأكدت الحاجة المادية إلى العمل للإسهام في دخل الأسرة في إجابة المبحوثات اللائى يرغبن في تغيير عملهن وهذه الرغبة تعود أساسا إلى قلة الدخل وضعف الراتب الذي لا يعين على رفع مستوى معيشة الأسرة.

أما في دولة السودان فان إسهام المرأة في دخل أسرتها فهي في حاجة إلى دليل نظرا لانخفاض المستوى المعيشي خاصة في المناطق الريفية. فد دفعت الحاجة المادية الملحة أغلبية الأسر لأن يكون لها اكثر من جهة تساهم في تكوين دخل الأسرة باستثناء القلة التي يشكل موردها الدخل الأساسي للأسرة.

انطلاقا من هذا أن ظروف الفقر أثرت على العلاقات وعلى الالتزامات الاجتماعية للأسرة الممتدة، وكذلك أخذ بعين الاعتبار الخصوبة العالية في زيادة عدد أفراد الأسرة المعولين وبالتالي احتياجات الأسرة، مما يترتب عليه صعوبات في مواجهة أمور الحياة .

المشاكل التي تواجه المرأة العاملة:

لما طرح السؤال على المبحوثات عن المشاكل التي تواجه المرأة العاملة من خلال العمل الذي تقوم به، أجابت عنه المبحوثات في جملة من المشكلات التي تتفق فيها الدول الثلاث، كما اختلفت في بعضها الأخرى ويعود هذا الاختلاف إلى طبيعة الأعمال التي تقوم بها المرأة في كل بلد. قد أشارت عينة من النساء في دولة الإمارات العربية أن المشكلة الكبرى التي تواجهن هي التعارض بين متطلبات العمل والأسرة بنسبة(58.8%)بين المبحوثات، ويأتي بعد ذلك وبفروق ضئيلة سياسات التعيين والترقية بنسبة(58%) ثم يليها عدم كفاية الخدمات والتسهيلات المقدمة للمرأة (47.9%) مع قلة الفرص المتاحة للمرأة في الوظائف العليا والإشرافية، إضافة إلى الموافق الاجتماعية اتجاه خروج المرأة إلى العمل بصفة خاصة. وعند دراسة العلاقة بين المعوقات والتحديات التي تواجه المرأة العاملة والحالة الاجتماعية، تبين وجود تفاوتا واضحا حسب الحالة الزواجية، يوجد هناك تعارض بين متطلبات العمل ومتطلبات الأسرة، يعتبر المشكل الأول ذلك بنسبة(63%) للمتزوجات مقابل(54%) عند العازبات.وتتفق نتائج الدراسة اللبنانية في بعض قضاياها العامة مع نتائج دراسة دولة الإمارات العربية، حيث يواجهن بعض المشاكل والصعوبات في عملهن كان أهمها الشعور بالملل والخلافات العائلية االتي تشكل أثارا سلبية على أدائهن لاعمالهن، كذلك عدم التوفيق بين العمل الداخلي والخارجي، كما برزت مشكلة أخرى وهي المعاناة من المعاملة السيئة من أصحاب العمل والزملاء في العمل (المضايقات) هذا بل إضافة إلى مجموعة من المشاكل الأخرى التي ظهرت بنسب متفاوتة كخطورة التعامل مع الآلات المستخدمة ، بالإضافة إلى عدم ملائمة مكان العمل (قلة النظافة وسوء الإضاءة

والتهوية وانعدام الخدمات وصعوبة الانتقال وطول ساعات العمل وعدم توفير دور الحضانة).

أما الدراسة السودانية توصلت إلى نتائج ذات طبيعة خاصة تتواءم مع طبيعة العمل في القطاع غير الرسمي الذي تقوم به الغالبية العظمى من النساء السودانيات خاصة في الريف.

قد أجمعت جميع أفراد العينة عن ذكرهن المشكلات التي يتعرضن لها، أنهن يقمن بجميع الأعمال المنزلية دون أية مساعدة من الرجال كما أكدت نسبة عالية منهن إن مشكلتهن الأساسية تتمثل في قلة الدخل أمام غلاء المعيشة، بالإضافة إلى سوء المعاملة التي يلقينها من أرباب الأسر واصحاب الأعمال، كذلك النظرة الدونية لعمل المرأة. ومهما اختلفت المشكلات التي تعاني منها المرأة العاملة في البلدان الثلاث مكان الدراسة إلا انه من الملفت للنظر درجة الاتفاق العالية في تلك الرؤية إلى عمل المرأة التي مازالت تتسم بالتقليدية التي ترى إن العمل الأساسي هو البيت وان خروجها للعمل لا يتعارض مع ما تقوم به من مسئوليات داخل البيت.

ثالثا: نحو استراتيجية عربية للنهوض بالمرأة في مجال العمل.

من القضايا التي فرضت نفسها بوضوح في نتائج الدراسة الحالية، انه على الرغم من التحسن الواضح في معدلات خروج المرأة العربية إلى ميدان العمل في العقود الثلاثة الأخيرة مما يمثل تغيرا ملموسا، إلى انه لم يصل إلى المستوى المطلوب وهذا يعود إلى أسباب متعددة ذكرتها النساء في الدول الثلاثة موضوع الدراسة. انطلاقا من هذا فقد أسفرت نتائج الدراسة في الدول الثلاثة عن إن غالبية النساء – خاصة الأميات وذوات المستويات التعليمية المنخفضة –لا ينتمين إلى نقابات أو هيئات تدافع عن حقوقهن في مجال العمل، تبدو تلك الصورة اكثر وضوحا بين النساء العاملات في القطاع غير رسمي الذي يفتقد بطبيعته إلى قوانين ولوائح وقرارات التي تنظم العمل، وفي إطار نقص وعي المرأة بأهمية ما يمكن إن تقدمه لها الهيئات والنقابات التي تحمي حقوق العاملين، وفي إطار معدلات التغير البطئ على الساحة العربية في نظرتها إلى وضع المرأة وأهمية دورها في مجال التنمية الشاملة، الأمر يبدو في حاجة ماسة إلى استراتيجية عربية تعمل على

النهوض بالمرأة في مجال العمل وتفعيل دورها الاقتصادي والاجتماعي. ومن المقترحات التى تتضمنها الإستراتيجية العربية مايلي:

1- الاهتمام بتوفير الإحصاءات والمؤشرات والبيانات الدقيقة عن العمالة النسائية وطبيعتها والمجالات التي تسهم فيها المرأة، كذلك الاهتمام بالدراسات والبحوث العلمية التي تتناول موضوع المرأة والوقوف على التحديات التي تواجهها.

2- التغلب على مشكلة ارتفاع الأمية بين النساءالذى يعتبر التحدي الحقيقي امام اندماج المرأة في مجال العمل وقيامها بدورها المنوط بها في مجالات التنمية المختلفة.

3- تحسين أوضاع المرأة في العمل، على الرغم من أهمية عمل المرأة الذي يدعم استقلالها الاقتصادي إلى إن بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد أدت إلى التأثير سلبا على عمل المرأة، وللتغلب على ذلك لابد من مراعاة مايلي:

العمل على إعطاء المرأة حقها في تولي الوظائف العامة والقيادية ومراعاة تنفيذ قوانين العمل، وكذلك الاجتهاد في تنظيم القطاع غير الرسمي وتوفير الحماية القانونية والضمانات الاجتماعية للمرأة العاملة، بالإضافة إلى تقييم عمل المرأة الداخلي والخارجي وتطوير الخدمات الصحية.

4- الاهتمام بتدريب المرأة واعدادها لشغل أية وظيفة مناسبة لقدراتها ومؤهلاتها.

5- تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار الأسرى الذي لايقل أهمية عن صنع القرار التشريعي أو التنفيذي، لان الأسرة مؤسسة اجتماعية مصغرة تمثل الهيكل الأول لاوسع دوائر صنع القرار المجتمعي انتشارا، هذا ليس فقط على المستوىالاسرى بل على المستوى المجتمع.

الخاتمة: إن الإستراتيجية المقترحة يحتاج تنفيذها إلى جهود مكثفة وتعاون بين الدول العربية، فقد يتطلب اقتراح سياسات تلائم ظروف واحتياجات وأوضاع نسائه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. كما يجب الوضع في الاعتبار إن سياسة تنمية المرأة لا تختلف عن سياسة تنمية المجتمع، فالعلاقة عضوية بين الفرد ومجتمعه، من هنا تأتي أهمية الإستراتيجية التي تهدف إلى صقل قدرات المرأة العربية وتعليمها وتدريبها بما يتلاءم مع احتياجات السوق.

قائمة المراجع:

1- محمد بن سعد التميمى/ العولمة وقضية الهوية الثقافية في ظل الثقافة العربية المعاصرة/ مطابع الشرطة/ القاهرة/2002/ص 22.

2- موسى الضرير/ العولمة – مفهومها- بعض الملامح/ مجلة المعلومات الدولية/ السنة السادسة عدد58 /1998/سوريا /ص7.

3- محمد الأمين فارس/اثار العولمة على الهجرة في بلدان العربية/ مؤتمر الهجرة العربية في عالم معولم/ القاهرة 15-17 ابريل2003.

4- منظمة العمل العربي/ المرأة العاملة والتنمية/ تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي/ البند الأول / القسم الأول/ عمان 1993/ص76.

5- منظمة العمل العربي/ ندوة واقع المرأة العاملة والأحداث في الوطن العربي/بغدد/1985/ص131.

6- منظمة العمل العربي / نفس المرجع/ص174.

7- رمسيس نادية واخرون/ السكان والتنمية في العالم العربي/ندوة السياسات السكانية في العالم العربي/مجلس سكان الدولي/ المكتب الإقليمي لغرب اسيا وشمال أفريقيا/1992.

8- الشامي ميثاء واخرون/المرأة العربية والعمل –دراسة ميدانية في دولة الإمارات العربية/مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث /تونس/1996.

9- خلف منى شمالي/ المرأة العربية/ دراسة في الساحة اللبنانية/ مركز المرأة العربية والتدريب والبحوث/تونس/1998.

10- سامية الهدى النقر واخرون/ المرأة العربية والعمل الفرص المشاكل والتحديات/دراسة حالة السودان/مركز المرأة العربية والتدريب والبحوث/تونس/1998.

11- ناهد رمزي/أثر عمل المرأة على الاستقرار الأسرى/ منظمة العمل العربية بالتعاون مع مؤسسة صندوق الزواج بدولة الإمارات المتحدة/2001.